

حظر

يُحظر اقتباس أو تلخيص محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ - الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش (الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2006/019*

31 August 2006

ARABIC

Original: ENGLISH

تقرير الأونكتاد يقول: البلدان النامية بحاجة إلى مرونة كافية في رسم السياسة العامة

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦، الصادر عن الأونكتاد، يقول إن نظم الضوابط المتعددة الأطراف أضيق مما ينبغي في مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية، ولكنها أوسع مما ينبغي في مجال التجارة الدولية

إن قواعد ومشروطيات التجارة الدولية المطبقة على المعونة والقروض المقدمة إلى البلدان النامية ينبغي ألا تصل إلى حد أن تغل يد حكومات هذه البلدان عن أن تفعل أفضل شيء لاقتصاداتها، حسبما جاء في تقرير جديد صادر عن الأونكتاد.

فبينما يدعو تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦، الصادر عن الأونكتاد، إلى مثل هذه المرونة فإنه يقول إن الترابط الاقتصادي العالمي المتنامي، لكي يعمل من أجل التنمية، يجب أن يكمله نظام مترابط جيداً قوامه الإدارة السديدة الاقتصادية العالمية. فالسياسات الاقتصادية الوطنية المنطوية على الذات - بما في ذلك السياسات التجارية الساعية إلى تحقيق فائض تجاري بأي ثمن أو سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات أسعار الصرف الساعية إلى إفقار الجار - التي تستطيع بواسطتها البلدان المؤثرة أن تضر بالأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى يجب وقفها بقواعد ونظم ضوابط متعددة الأطراف. ولكن وضع هذه القيود على الاستقلال الذاتي الوطني في مجال السياسات ينبغي ألا يتطلب من مسؤولي البلدان النامية التخلي عن السياسات التي تدعم التنمية الاقتصادية.

* للاتصال بالمكتب الصحفي: unctadpress@unctad.org, <http://www.unctad.org/press>, +41 22 917 5828, Press Office.

UNCTAD/PRESS/PR/2006/19
(A) GE.06-51412 250806 250806

ويدفع التقرير بأنه لا يوجد توازن وحيد يمكن قياسه كمياً بين نظم الضوابط المتعددة الأطراف والاستقلال الذاتي الوطني في مجال السياسات يمكن أن يلائم جميع البلدان أو ينطبق على جميع مجالات النشاط الاقتصادي. فدرجة الاستقلال الذاتي الوطني في مجال السياسات، المطلوبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية الوطنية، تختلف من بلد إلى آخر.

وقد سلّم المجتمع الدولي، في توافق آراء ساو باولو المتوصل إليه في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤، بـ "الحاجة إلى التوازن الملائم بين حيز السياسة العامة الوطنية ونظم الضوابط والالتزامات الدولية". ويسدي التقرير مشورة قوامها أنه، للتحرك في هذا الاتجاه، يجب أن يأخذ النظام التجاري المتعدد الأطراف في الحسبان على نحو أفضل أوجه عدم التماثل القائمة بين أعضائه، كما يجب وضع ترتيبات فعالة متعددة الأطراف لإدارة أسعار الصرف.

وهذا التقرير، الذي يتناول موضوع "الشراكة العالمية والسياسات الوطنية للتنمية"، يسوق حجة مفادها أن العولمة تجعل وَقَع الآثار الخارجية على أهداف السياسة الوطنية أكثر حدة. والانخفاض الناتج عن ذلك في الاستقلال الذاتي لا يُنظر إليه أحياناً إلا فيما يتصل بالالتزامات المتعهد بها في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. ولكن التقرير يقول إن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية كثيراً ما تنطوي على قيود أشد حتى من ذلك، وأنه توجد قنوات كثيرة غير تجارية تقيّد حيز السياسات المتاحة، وخاصة مشروطيات صندوق النقد الدولي.

ويلاحظ التقرير أنه بغض النظر عن هذه القيود القانونية التي تحد من الاستقلال الذاتي الوطني في مجال السياسات وهي القيود الناتجة عن الالتزامات المتعهد بها وقبول القواعد التي تضعها نظم ومؤسسات الإدارة الاقتصادية الدولية، يوجد أيضاً عدد من القيود الهامة الناتجة بحكم الواقع عن قرارات السياسات المتعلقة بشكل ودرجة اندماج البلد في الاقتصاد الدولي. وأبرز هذه القيود هو فقدان القدرة على استخدام سعر الصرف كأداة فعالة لتحقيق التكيف الخارجي، أو استخدام سعر الفائدة كأداة للتأثير على الطلب الداخلي وأوضاع الائتمان.

وكان من العناصر الرئيسية في برنامج الإصلاح في الثمانينات والتسعينات إزالة القيود التنظيمية المفروضة على الأسواق المالية المحلية، وإزالة أوجه الرقابة الائتمانية، وإزالة القيود التنظيمية المفروضة على أسعار الصرف، وخصخصة المصارف. ويقول تقرير الأونكتاد إن من المفارقات أنه بينما بُذلت في جدول الأعمال التقليدي كل محاولة بغية "الوصول إلى الأسعار الصحيحة في الأسواق المالية"، لم يكن يوجد أي مفهوم بشأن الكيفية التي ينبغي بها إدارة أهم الأسعار وأسعار الصرف وكذلك، وهو ما يتصل بها اتصالاً وثيقاً، أسعار الفائدة. وكان الخياران اللذان ظهرا في خاتمة المطاف فيما يتعلق بسياسة أسعار الصرف الوطنية هما إما تعويم العملة بحرية أو اعتماد سعر صرف محدد تماماً وهما خياران أصبحا يعرفان باسم "حلول المأزق".

بيد أنه فيما يخص الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، وخاصة البلدان النامية، يجب أن يكون سعر الصرف من المرونة بما يكفي لمنع أوجه عدم التوازن المستمر بين العملات على أن يكون مع ذلك مستقراً بما يكفي لتجنب التقلبات المفرطة وتثبيت عملية المضاربة المالية. وفي ظل عدم وجود اتفاقات فعالة متعددة الأطراف لإدارة أسعار الصرف، فإن السياسة الاقتصادية الكلية في كثير من البلدان النامية قد هدفت على نحو متزايد إلى تجنب تقويم العملة بأكثر من قيمتها. وكان ذلك ليس فقط وسيلة للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية أو لتحسينها؛ بل كان

أيضاً شرطاً ضرورياً للإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة المحلية كما أمّن من خطر حدوث أزمات مالية مستقبلية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقلال عن أسواق رؤوس الأموال الدولية يسمح للمصارف المركزية باستخدام أدواتها للسعي بنشاط إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. وأوضحت الأمثلة المشجعة أن من الممكن تجنب حدوث تسارع للتضخم باستخدام تدابير غير نقدية، مثل سياسة الدخل، أو بناء المؤسسات دعماً لتشكيل توافق وطني في الآراء على مطالب معقولة فيما يتعلق بالأجور، أو التدخل الحكومي المباشر في عملية تحديد الأسعار بل التدخل حتى في أمر أهم ألا وهو تحديد أجور إسمية. وقد اكتسبت الصين فضلاً عن الأرجنتين في الآونة الأخيرة حيزاً كبيراً من حيث السياسات وذلك بتجربة أدوات جديدة لتحقيق استقرار الأسعار.

ويؤكد تقرير التجارة والتنمية على أن قواعد وأنظمة التجارة الدولية التي تنشأ عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وعدد متزايد من الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية يمكن أن تستبعد استخدام نفس تدابير السياسة العامة التي كانت مفيدة في تنمية الاقتصادات التي تتسم اليوم بالنضج والبلدان التي دخلت في مجال التصنيع مؤخراً. وبينما تنطبق هذه القواعد والالتزامات على جميع الموقعين بنفس الطريقة من حيث الالتزامات القانونية، فإنها أشد وطأة بكثير على البلدان النامية من الناحية الاقتصادية. وهذا يعني أن من المهم بصورة حاسمة النظر إلى الاستعارة التي مفادها إيجاد "أرضية متساوية للعب" ليس من حيث المعوقات القانونية ولكن من حيث المعوقات الاقتصادية، أي وضع السمات الهيكلية ومستويات التنمية المختلفة للبلدان في الاعتبار.

ويدفع تقرير التجارة والتنمية بأن نظاماً تجارياً متعدد الأطراف شاملاً تماماً يجب أن يتسم بدرجة كافية من المرونة لكي يعكس مصالح واحتياجات جميع الأعضاء فيه. وبروح من الشراكة العالمية من أجل التنمية، يتعين على البلدان المتقدمة أن توافق على إطار جديد أو مبادئ توجيهية جديدة للمعاملة الخاصة والتفاضلية في منظمة التجارة العالمية دون تلقي تنازلات من البلدان النامية في مقابل ذلك. ولكن بينما سيكون من شأن زيادة المرونة تمكين البلدان النامية من التماس بعض المرونة في تطبيق نظم الضوابط المتعددة الأطراف، فإن مثل هذا الترتيب يجب ألا يسفر عن إيجاد نظام تجاري متعدد المسارات.

ويشدد التقرير على أن منظمة التجارة العالمية تتيح قواعد وتعهدات متفاوضاً عليها وملزمة وواجبة الإنفاذ. ومما لا جدال فيه أن ما ينتج عن ذلك من يقين وقابلية للتنبؤ في التجارة الدولية هما فائدتان رئيسيتان من فوائد هذا النظام. أمّا أن تُعرض للخطر القاعدة الأساسية المتمثلة في عدم التمييز وأن يعقّد الالتزام بالمعيار المبني على توافق الآراء والذي ينطوي عليه النظام التجاري القائم المتعدد الأطراف فمن شأنهما المخاطرة بأن يؤدي ذلك إلى انتشار الاتفاقات المحددة التي تتضمن أنظمة ضوابط قد تتجاوز بكثير النطاق التي ترغب فيه البلدان النامية.